Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد 10،العدد01 (2022)، صص33- 48 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

دور الدولة في دعم المنتجات المحلية وانعكاساتها في تحقيق الرفاهية للمجتمع

دراسة ميدانية على المنتجات المحلية في القطاع الزراعي في العراق– للمدة –(2015 – 2019)

هيام خزعل ناشور[1]

[1]جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي(العراق)hiamk1970@gmail.com

The role of The state in supporting national Products and Their repercussions in achieving The well – being of society For The Period (2015 – 2019)

HiamKazaalNashoor

[1]Al basrah university, Center for Basra and the Arabian Gulf Studies (Iraq)

تاريخ الاستلام:2021/05/31 ؛**تاريخ القبول**:2021/07/13 ؛ **تاريخ النشر**:2022/06/30

ملخص :

تعد سياسة الدعم الحكومي للمنتجات المحلية من ابرز السياسات المعتمدة في الدول المتقدمة والنامية، التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، ومن هنا فأن هدف البحث تمثل بضمان تطبيق الوسائل والإجراءات الضرورية لحماية ودعم المنتج المحلي من قبل الحكومة، ولغرض الاطلاع على الدعم الحكومي للمنتجات المحلية والوسائل التي تستخدمه في حماية المنتجات المحلية حتى تستطيع من خلالها سد وإشباع حاجات الأفراد وتحقق لهم الرفاهية الاجتماعية، من خلال عرض جمله المعلومات عن المنتجات النباتية المحلية في القطاع الزراعي والوسائل والإجراءات المستخدمة في حماية ودعم تلك المنتجات المحلية من قبل الحكومة.

الكلمات المفتاح: المنتجات المحلية، الدعم الحكومي، الرفاهية، القطاع الزراعي.

تصنيفJEL: Q14, I31, I38.

Abstract :

The Policy of government support for local products is one of the most prominent policies adopted i developed and developing countries , which seeks through this to achieve the welfare of society , and fro here the aim of the research is represented in ensuring the application of the means and procedures necessar to protect and support the local product by the government , and for the purpose of reviewing governme pupport for local products And the means that is uses to protectlocal products so that is can meet and satisf the needs of individuals and achieve them social welfare , by displaying the total information about local pla products in the agricultural sector and the means and procedures used to protect and support these loc products by the government

Keywords : Domestic products, Government support, luxury, The agricultural sector.

Jel Classification Codes : Q14, I31, I38.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA

هيام خزعل ناشور (2022)، **دور الدولة في دعم المنتجات المحلية وانعكاساتها في تحقيق الرفاهية للمجتمع دراسة ميدانية على المنتجات المحلية في القطاع الزراعي في العراق للمدة 2019 – 2015)**، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد10 (العدد01)، الجزائر:جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص ص33 – 48 .

المؤلف المرسل: **هيام خزعل ناشور**، الإيميل:hiamk1970@gmail.com

1. مقدمة.

تسعى الدول إلى تحقيق أقصى درجة أو مستوى ممكن من الرفاهية لمجتمعاتها، والرفاهية هي الرضا والارتياح المعيشي للأفراد أو هو الاستمتاع الذي يجنيه الفرد من شتى صنوف استهلاكه السلعي والخدمي، أي من مأكل وملبس ومسكن ومستوى الرعاية الصحية والتعليم والترفيه والأمن والاستقرار. بما إن الرفاهية ترتبط بالمقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك بالمكانة الاجتماعية والتحصيل العلمي والمنفعة والإشباع وعوامل أخرى (الحريات، عوامل بيئية، أمنية، صحية، ....الخ)، لذا تلعب الحكومة الدور البارز في دعم المنتجات حتى يتم تحقيق الرفاهية للمجتمع كون البلدان تزدهر وتنجح بمنتجاتها، التي تلبي حاجة المستهلكين وبخاصة من ناحية جودة المنتج ومزيج المنتجات وخطوط المنتج وهذا ما يهدف له الجهد الاقتصادي في أي مجتمع بالسعي للارتقاء بنصيب الفرد من السلع والخدمات أو بمستوى الدخل الحقيقي للفرد إلى أعلى مستوى ممكن.

1.1.مشكلة البحث :

نظراً لأهمية الموضوع في المجتمع تكمن هناك مشكلة للبحث ناتجة عن (**كيف ينعكس الدعم الحكومي للمنتجات المحلية على تحقيق الرفاهية للمجتمع؟**) بأخذ المنتجات النباتية في القطاع الزراعي نموذج للبحث وتتفرع من هذه المشكلة التساؤلات التالية :

- ما هو الدعم الذي تقدمة الحكومة في سبيل تحقيق الإنتاج ؟
- هل الحكومة هي المسؤولة في تحقيق الرفاهية للمجتمع من جانب إشباع حاجاته ؟
- كيف يمكن للحكومة دعم المنتجات حتى تستطيع تحقيق الرفاهية للمجتمع ؟

2.1. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- تلعب الحكومة دور فعال في بسط القوانين للحفاظ على المنتجات المحلية.
- يساعد البحث في بيان المنتجات التي لها الدور المهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع.
- توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالمنتجات وإبراز مختلف الظواهر التي تمس هذه المنتجات.

3.1. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

- معرفة الدور الذي تلعبه الحكومة في دعم المنتجات المحلية حتى يمكن من خلاله تحقيق الرفاهية للمجتمع.
- معرفة المنتجات المحلية اللازم توفرها في المجتمع حتى يستطيع من العيش برفاهية وتجنب ضنك العيش.
- معرفة الدعم الحكومي في تحقيق الموازنة الاقتصادية من خلال الحفاظ على المصانع الداخلية.

4.1. فرضيات البحث: يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى (فرضية الوجود): توجد هناك علاقة تأثير بين الدعم الحكومي للمنتجات المحلية وتحقيق الرفاهية للمجتمع ويمكن لهذه العلاقة أن تكون طردية أو عكسية أو ايجابية أو سلبية .

الفرضية الثانية (فرضية العدم): لا توجد هناك علاقة تأثير بين الدعم الحكومي للمنتجات المحلية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

5.1. خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى الآتي:

- الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي للمنتجات المحلية.
- الإطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية.
- واقع الدعم الحكومي لمنتجات القطاع الزراعي.

2. الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي للمنتجات المحلية

تزدهر البلدان وتنجح بمنتوجاتها التي تلبي حاجة المستهلكين وبخاصة من ناحية جودة المنتج ومزيج المنتجات وخطوط المنتج وكذلك الغلفة والعلامة التجارية ، ومن هنا يمثل المنتج العنصر الحاسم في استراتيجية الحكومة.

1.2.مفهوم المنتجات المحلية

أ. تعريف المنتج: فلقد عرفة الصميدعي بأنه: " عبارة عن مجموعة من الخصائص الملموسة وغير الملموسة التي يتألف ويرتبط بها والتي تعبر عن حاجة ورغبة المستهلك". (الصميدعي، 2004، ص541)

ويعرفه Kotler بأنه: " أي شيء يمكن تقديمه للسوق بغرض الاستهلاك أو الاستخدام أو الحيازة لإشباع حاجة أو رغبة معينة وهو بذلك يشمل الأشياء المادية والخدمات غير المادية ، والأشخاص والأماكن والمنظمات ، والأفكار ، وأن مفردة المنتج ltem Productهي وحدة مميزة بمجموعة من الخصائص مثل الحجم والسعر والمظهر المادي واللون والطعم وغيرها " . ويعرف Stantonعام 1991 بأنه: " مجموعة من الصفات الملموسة وغير الملموسة بما في ذلك العبوة واللون، السعر وسمعة ومكانة كل من المؤسسة المنتجة والبائع خدمات المنتج والبائع التي يقبلها المشتري كعرض مشبع للحاجة " (الطائي وآخرون، 2014، ص515)

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن للمنتج الخواص الملموسة وغير الملموسة:

- الخواص الملموســـة: أي الخواص المادية المتمثلة في اللون والشكل والتصميم والحجم.
- الخواص غير الملموسة: تتمثل في الخواص ذات الطابع الاجتماعي والأخلاقي المتمثلة بالوجاهة والتفاخر، والتباهي والشعور بالراحة والسعادة وغيرها.

ب. أبعاد المنتج: نظـراً للعديـد مـن المستويـات والأبعـاد التـي يتضمنـها المنتـج نجـد كـل مـن (Armstrong et Kotler) يشيران إلى هذه الأبعاد بثلاثة مستويات حيث أن لكل مستوى قيمة معينة ومحددة للزبون.

- **المنفعة الجوهرية:** هي المنفعة والتي يحصل عليها المستهلك أو يتوقع الحصول إليها من خلال شراء المنتج، ويطلق علية بالمستوى الأساسي والذي يتضمن المنفعة الرئيسية أو الجوهرية لذلك عند تصميم المنتج يجب أن يشكل استناداً إلى ماذا يريد المشتري أن يشتري فعلا إن هذا الفهم يؤسس لحل المشكلة الرئيسية التي يبحث عنها المستهلك أولا، وهذا يعني التركيز على المنفعة الجوهرية التي يرغب المستهلك الحصول عليها (الصميدعي وآخرون، 2005،ص500).
- **الفعلي المنتج:** وتتمثل هذه الجوانب الملموسة بالمنتج في كل من مكونات المنتج وخصائصه وشكله وعناصر الجودة فيه، واسمه المميز وعبوته وغلافه، والبيانات اللازمة على الغلاف، أي أن المخططين للمنتجات يقومون بالتفكير من تحويل جوهر المنتج إلى منتج فعلي ملموس (عزام وآخرون، 2009، ص544).
- **المدعم المنتج:** يتضمن مجموعة المنافع التي يحصل عليها المستهلك عند شراء المنتج الخصائص والخدمات مقارنة بما ينفقه من مال ووقت وجهود عند حصوله على هذا المنتج (عبد الرحيم، 2004، ص541).

ج. تصنيف المنتجات: يوجد العديد من التصنيفات المختلفة للمنتجات وهذا اعتماداً على عدة معايير من بينها: التصنيف على أساس المنتج، والتصنيف على أساس الغرض من شراء المنتج. وهذه التصنيفات هي كما يلي:

- **التصنيف على أساس المنتج:** ويتم التقسيم كما يلي:

– **السلع المعمرة:** وهي تلك السلع التي تستعمل لفترة طويلة من الزمن وغالباً ما تشترى لمرات قليلة في الحياة، كالسيارات وأثاث المنزل وتمتاز هذه السلع بغلاء ثمنها نسبياً، ويسعى المستهلك لجمع معلومات عنها قبل شرائها، ومحاولة الاختيار من بين عدة بدائل متوفرة.

– **السلع غير المعمرة:** وهي السلع التي تستهلك بسرعة وتستخدم لأكثر من مرة كالمواد الغذائية أو مواد الغسيل مثلا، بمعدل تكرار شرائها فيلجأ المشتري إلى الأساليب المتبعة في شراء السلع المعمرة .

– **الخدمات:** هي الأنشطة والمنافع غير الملموسة، والتي يشتريها المستهلك بغرض الحصول على المنافع المحدودة ومن بينها (الخدمات الصحية، التعليمية، خدمات التصليح و الصيان، الخدمات الاستثمارية) (الطائي وآخرون، 2014، ص54).

● **التصنيف على أساس الغرض من شراء المنتج:** تصنف إلى نوعين هما:

– **المنتجات الاستهلاكية** : توجه المنتجات الاستهلاكية للاستهلاك الشخصي في المنازل، ولهذا فهي تسمى بسلع المستهلك النهائي بمعنى أنها منتجات مخصصة للاستخدام أو للاستهلاك المباشر من قبل الأفراد والمجاميع وليس لأغراض أخرى، ويوجد أربعة أنواع من السلع الاستهلاكية وهي (الصميدعي، 2005، ص561).

1- **المنتجات الميسرة:** وهي المنتجات الاستهلاكية التي يشتريها المستهلك بسهولة دون الحاجة إلى التفكير وهي متوافرة في الأسواق على نطاق واسع جداً تكون أسعارها في متناول معظم المستهلكين (سويدان، 2005،ص545) يتكرر شرائها باستمرار ومن أمثلتها: المواد الغذائية، الصحف والمجلات .... الخ.

2- **المنتجات الخاصة:** هذه منتجات تتميز بمواصفات وخصائص فريدة وتحمل علامات تجارية معروفة وراسخة ويبذل المستهلك جهودا كبيرة قبل أن يشتري المنتج. ومن أمثلة ذلك آلات التصوير، الأدوات الرياضية، والآلات الموسيقية. وما يميز هذا النوع من المنتجات إصرار المستهلك على شراء صنف معين أو علامة تجارية معين دون غيرها.

3- **المنتجات الغير مرغوب فيها منتجات الطوارئ:** يتم شراء منتجات الطوارئ أو التي يبحث عنها المستهلك هي بمثابة حل المشكلة تواجه المستهلك وبصورة طارئة، هذا النوع من المنتجات لا يهتم بها أصلا المستهلك ولا يبحث عنها إلا إذا صادفته مشكله مثل شراء سلاسل حديدية لإطارات السيارات عند سقوط الثلوج بكثافة وتغلق الطرق، أو شراء قطعة غيار معينة لسيارة.

– **المنتجات الصناعية** : وهي المنتجات التي يقوم المنتجون بشرائها لاستخدامها في مواجهه متطلبات منظمة الأعمال، سواء لإنتاج سلع أو تقديم خدمات أخرى أو للمساعدة في تسهيل الإنتاج، ويهتم مشتروا المنتجات الصناعية بتمييز تلك المنتجات وفقاً بما تغطيه من جوانب وظيفية تسهل أداء عمليات الإنتاج، ويمكن تقسيم المنتجات الصناعية إلى عدة أنواع منها:

1- **المواد الخام:** وهي المواد التي تدخل جزئياً أو كلياً في إنتاج سلعة ما ومن أمثلة ذلك القطن والمطاط الخام والحديد والنحاس.

2– **المواد المصنعة والأجزاء:** وهي تدخل أيضاً جزئياً أو كلياً في إنتاج المنتج ولكن على عكس المواد الخام ويكون قد دخل عليها بعض العمليات الإنتاجية ومن أمثلتها خيوط الغزل، والجلود والأجزاء الالكترونية.

3– مواد التشغيل: وهي لا تدخل في إنتاج المنتجات التامة الصنع ولكن تستعمل لتسهيل العمليات الإنتاجية مثل الوقود وزيوت التشحيم ومواد النظافة.

4- **التجهيزات الآلية:** وهي التجهيزات والآلات الرئيسية في المصنع ومن الطبيعي أنها تدخل في إنتاج المنتج، ولكن تساعد في إنتاجها واللازمة للحصول على مخرجات معينة وعادة تستهلك هذه المنتجات على فترات زمنية معينة.

5-**الأجهزة المساعدة:** وهي تتشابه في التجهيزات في أنها تدخل في إنتاج المنتجات النهائية ولكن تستهلك على فترات زمنية اقل ومن أمثلتها الجرارات، الآلات الكاتبة والحاسبة.

2.2. الدعم الحكومي للمنتجات

أ– مفهوم الدعم الحكومي: الدعم في اللغة: أن يميل الشيء فتدعمه بدعامة والدعم القوة والمال ويقال لفلان دعم أي مال كثير، ويقال دعمه أي أعانه وقواه (ابن منظور،2005،ص1384).

أما الدعم من الناحية الاقتصادية: فهو من السياسيات المهمة التي تستخدم من قبل الأنظمة المختلفة لتحقيق أهداف تختلف من نظام لآخر حسب البنى والهياكل الاقتصادية لهذه الأنظمة قد يكون الدعم الحكومي هو تحقيق التوازن في بلد ما، في حين يكون في بلد آخر

هو تشجيع الاستثمار الخاص سواء كان ذلك بالزراعة أم في الصناعة بما يحقق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع الأفراد (زكي، 1986، 16ص).

كما يعرف الدعم الحكومي على انه المنح والإعانات أي تلك النفقات العامة التي تدفعها الحكومة نقداً أو عينا كتوفير بعض السلع والخدمات مجاناً أو بأثمان منخفضة لأفراد الشعب كافة أو للطبقات الفقيرة دون أن تحصل الحكومة مقابلها على أي شيء مادي من المستفيدين بالنفقة (بطريق وآخرون، 2009،ص183).

ويمكن القول بأن الدعم الحكومي هو مساعدة مالية ترصدها الحكومة لدعم قطاعات إنتاجية أو خدمات لها طبيعة حيوية لكنها محدودة المردودية، ومن أهدافه كذلك توفير مواد استهلاكية أساسية أسعارها ليست في متناول الفئات الاجتماعية الأقل دخلا عبر صندوق يسدد الفارق بين سعر البيع والسعر الحقيقي للسلع.

ب. الهدف من الدعم الحكومي للمنتجات: يتسع نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي وتتسارع وتيرة نمو حجمه على خلفية الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية وانخفاض الدخول الحقيقية، وتداعيات ذلك على معدلات الفقر في ظل ضعف الدور الفعال لشبكات الضمان والحماية الاجتماعية واتجاه الدول للتصدي لهذه التحديات بزيادة النفقات الجارية خصوصاً فاتورة الأجور والتوسع في دعم السلع والخدمات الأساسية، على وجه الخصوص منتجات الطاقة وبعض السلع الغذائية الأساسية، ورغم الفعالية النسبية لهذه السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة لذا فإن الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة يُشكل النسبة المحورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها:

– حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الأساسية.

– توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول.

– الحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية ودعم استقرار الأسعار.

– دعم الإنتاج والمنتجين ، ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية وغيرها.

هناك أهداف معينة لدعم القطاع الحكومي للمنتجات وهي:

– التصدي إلى خلل آني في قطاع إنتاجي تعرض لهزة فجائية، فحين ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاع إنتاجي حيوي تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار وإبقائها في متناول المستهلك والمنتج على حد سواء.

– يسمى هذا النوع من الدعم بالدعم المباشر.

ج. أنواع الدعم الحكومي: توجد أنواع من الدعم الذي تقوم به الحكومة لدعم القطاع الإنتاجي ويمكن بيان ذلك حسب الآتي (الطائي،2014،ص67):

- **دعم توزيعي شمولي مباشر:** حيث تقوم الحكومة بالدعم النقدي بصورة مباشرة للفرد والوحدات الإنتاجية لغرض إعادة توزيع الدخل وزيادة القوة الشرائية للفرد.
- **دعم توزيعي غير مباشر:** في هذا النوع من الدعم تقوم الحكومة بتقديم السلع والخدمات بثمن اقل من ثمن تكلفتها، وذلك للتأثير بصورة غير مباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي.
- **دعم تحويلي مباشر:** تقوم الحكومة بالدعم من خلال مساهمتها في تحويل مسار القوة الشرائية اتجاه الأفراد المستفيدين منه، لغرض الزيادة في الدخول النقدية للأفراد مثل الإعانات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وإعانات العجز وفوائد الدين العام.
- **دعم تحويلي غير مباشر:** تقوم الحكومة في هذا النوع من الدعم وذلك من خلال قيامها بمساهمة في تحويل القوة الشرائية عن طريق إعطاء الأفراد المستفيدين من سلع مجانية، لغرض زيادة الدخول الحقيقية بطريقة غير مباشرة مثل الدعم المخصص لخفض الائتمان أو المخصص لتوزيع خدمات مجانية.

- **دعم حكومي تكميلي**: تقوم الحكومة بهكذا نوع من الدعم للأهمية الاجتماعية يهدف الدعم إلى إشباع حاجات أساسية للسكان مثل الدعم المقدم لتوفير خدمات صحية وتعليمية.
- **دعم حكومي تدخلي**: وهو دعم حكومي مقدم لإنتاج سلعة مادية أو لعرض توجيه النشاط الفردي الإنتاجي، لتعزيز المسار الاقتصادي للدولة المتوجهة نحو التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق.
- **الدعم المباشر**: ويعني بذلك دعم حكومي نقدي لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين، ويهدف مثل هكذا دعم إلى ثبات الأسعار والحد من أثار التضخم والحفاظ على الدخول الحقيقية للأفراد ولا سيما ذوو الدخول المحدودة.
- **الدعم غير المباشر**: هو الدعم الحكومي المتمثل بالفرق بين كلفة إنتاج السلع والخدمات في القطاع العام وبين السعر الذي تحدده الدولة لبيع هذه السلع والخدمات سواء للأفراد أو للوحدات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص، لغرض إبراز أنواع هذا الدعم الإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة لبعض المشاريع والشركات إضافة إلى التسهيلات الممنوحة للقروض مثل القرض العقاري أو الزراعي والذي يمنح بفائدة منخفضة جداً أو بدون فائدة أحياناً.
- **الدعم الائتماني الاقتصادي**: تقوم الحكومة بدعم نقدي للمنتجين بغرض خفض أسعار السلع وجعلها في متناول الجميع، ويهدف هذا النوع من الدعم إلى تقليل الفوارق بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وهذا النوع مستخدم في العراق مثل دعم مواد البطاقة التموينية والسلع الاستهلاكية الضرورية.
- **الدعم الائتماني الاجتماعي**: وهو دعم حكومي نقدي مقدم لموظفي الدولة وان هذا الدعم يخصص من حصيلة الضرائب التي تصيب المواطنين جميعاً ويقدم إلى أشخاص محدودين من دون أن يقدم هؤلاء الأشخاص أي خدمة للدولة ، حيث يهدف مثل هكذا نوع من الدعم إلى الحد من ارتفاع الأسعار إضافة إلى مساعدة الأسر الكبيرة العدد على تحمل أعباء المعيشة وان هذا النوع مطبق في العراق سابقاً بصورة مخصصات غلاء المعيشة.

3.الإطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية

1.3.مفهوم الرفاهية الاجتماعية:

يمكن التطرق إلى مفهوم الرفاهية من جانبين احدهما لغوي والأخر اجتماعي ، فمن الناحية اللغوية تعني الرفاهية ، رغد الخصب ولين العيش وسعته (ابن منظور، 2005، ص1698).

كما تعرف الرفاهية اصطلاحاً على أنها مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباع رغباته المتنوعة والمتزايدة (يونس، 2010،ص40).

أما الرفاهية الاجتماعية يقصد بها حالة من الرخاء التي تصيب الأفراد المؤلفين للنظام الاقتصادي والمتعلقة بالأسباب الاقتصادية لتحقيق السعادة، أي تلك الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات الاقتصادية. وقياس الرفاهية الاقتصادية متعلق ومتوقف على كمية السلع والخدمات ومنافعها الاقتصادية التي يستهلكها الفرد (عمر،1961، ص ص10،9).

فقد رأى العالم الاقتصادي بيجو (Pigou) أنها تقاس بالمقياس النقدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة (290p، 1932: Pigou). ورفاهية المجتمع قرينه بالناتج القومي ، فالرفاهية بذلك تتوقف بالإضافة للنشاط الفردي على النشاط الجمعي أي على مستوى المجتمع (شيحة، 2002،ص87).

وقد عبر الاقتصاديون (علي، خيري، 1966،ص52) عن الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يمكن تحقيقه بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال العلاقة بمقياس النقود أو بتعبير أدق النواحي المادية من الرفاهية الاجتماعية، تمييزاً لها عن الرفاهية الأدبية والروحية. فالرفاهية الاجتماعية بذلك حالة تمس حياة الفرد والجماعة وتتعلق بمتطلبات الحاجات الأساسية للفرد

بالمسكن والغذاء والكساء والناتجة من التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإنساني، وتتضمن حاجات المجتمع الأساسية من تعليم ورعاية صحية وأمن. أما الرفاهية العامة فتتعلق بالعرض العام أو المرافق العامة الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين (الحمصي، 1992،ص12).ويقرر بيجو في هذا الشأن بأن هناك فكرتين أساسيتين للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية الإجمالية للمجتمع ، وهاتان الفكرتان اللتان استخدمهما بيجو في تحليله تقومان على فكرة (صافي الناتج الاجتماعي)، وهي تنطوي على إمكان تجميع إشباع الأفراد والفكرتان اللتان قدمهما بيجو هما: (عودة ، 2013، ص8).

أ– حجم الدخل القومي: وهذه الفكرة تعني أن زيادة الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن نصيب ذوي الدخول المنخفضة لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة، إذ يؤكد بيجو أن زيادة الدخل القومي سوف تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

ب– توزيع الدخل القومي: حث بيجو على أن تكون هناك أعادة لتوزيع الدخل كل (مدة زمنية معينة سنة) بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للدخل، وعلى أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخول المرتفعة.

وتجدر الإشارة إلى أن الرفاهية الاقتصادية هي الغاية الرئيسية للتنمية الاقتصادية في أي مجتمع يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان متقدم أو نامٍ وتتجسد بالمستوى المعيشي اللائق وتحقيق الرضا الاجتماعي وذلك بالاستناد إلى توزيع عادل للدخل بين مختلف البلاد وبين مختلف شرائح المجتمع.

2.3. قواعد اتخاذ القرارات تحكم الرفاهية الاقتصادية:

يهتم الحساب الاقتصادي الوضعي بالقواعد التي تحكم اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستويين الجزئي والكلي، بحيث تصل بها إلى الكفاءة المثلى في استخدام الموارد، وتوزيعها:

أ– على المستوى الفردي (التوازن الجزئي): يتم تحقيق الرفاهية على المستوى الفردي عندما تتخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد على كافة مستويات النشاط الاقتصادي بناءً على قاعدة الرغبة في تحقيق الحد الأقصى الفردي من الأرباح بالنسبة للمنتج، أو الحد الأقصى من الإشباع بالنسبة للمستهلك، استناداً على فرض الرشد الاقتصادي للمنتج والمستهلك (شيحة، 2002،ص349)

ب– المستوى العام (التوازن العام الكلي): عندما تعمل كل وحدة اقتصادية أو السوق الخاصة مع الوحدات الأخرى أو الأسواق الأخرى، بطريقة جماعية متشابكة يتكون نسقاً واحداً متكاملاً (التوازن العام) ومن خلال فكرة التوازن العام نتحدث عن التخصيص الأمثل للموارد على المستوى الكلي (التخصيص الاجتماعي للموارد) كمدخل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بأبعاد ثلاثة: التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج، والتوزيع الأمثل للناتج المحلي والتوزيع الأمثل للمنتجات أو السلع. وهذا التصور لعملية التخصيص الاجتماعي للموارد يرتبط من ناحية بتحليل التوازن العام، ومن ناحية أخرى بنظرية الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فالرفاهية الاقتصادية لا تتعلق فقط بالمظهر الاجتماعي لتوزيع الدخل (شرط العدالة) ، وإنما تهتم أيضاً بفكرة الحد الأقصى من حيث الفاعلية في تخصيص الموارد الإنتاجية (الكفاءة الاقتصادية) (شيحة، 2002،ص84).

3.3. شروط تحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية:

منذ بداية نشأة علم الاقتصاد تعرض الباحثون للسؤال المبدئي التالي: هل يمكن تحديد طريقة لأداء النظام تكون أكثر ملائمة من غيرها؟ وهل يمكن تحديد شروط تحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع ؟ وفي القرن الثامن عشر أجاب آدم سميث فرأى " أن الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضاً في ارتقاء المصلحة الخيرة لمجتمعه ككل من خلال مبدأ اليد الخفية " (smith:1937 ،432p) . وتبعه بذلك جهود كثيرة لتحديد كيفية تحقق الكفاءة الاقتصادية ومن ثم الرفاهية الاقتصادية ، ويمكن من خلال هذه الجهود التعرف على شروط تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها:

أ.معيار بيجو للرفاهية: أن زيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد من السلع والخدمات معيار ومقياس للرفاهية الاقتصادية. وهو يتوقف على **ثلاثة شروط** ومحتاج **لثلاث سياسات:**

الشرط الأول: شرط كفاءة النظام: أي التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية.

الشرط الثاني: شرط عدالة النظام والتوزيع العادل للدخول، والذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجاً.

الشرط الثالث والأخير فهو: استقرار النظام من خلال تصحيح النشاط الاقتصادي بمنع التقلبات في الدخل والبطالة بمرور الزمن.

أما السياسات:

السياسة الأولى تدخليه: لتشجيع المشروعات والقطاعات الإنتاجية ذات العائد المتزايد على حساب المشروعات والقطاعات ذات العائد المنخفض.

السياسة الثانية اجتماعية: كسياسة الأجور المناسبة بدلا من سياسة حد الكفاف.

السياسة الثالثة والأخيرة سياسة ضريبية: عادلة لتحقيق العائد الاجتماعي الأقصى، وسياسة اقتصادية ضد التقلبات المالية والاجتماعية لتحقيق تقدم الاقتصاد (شيحة، 2002،ص86).

ب. معيار باريتو للرفاهية: ينص معيار باريتو للرفاهية : " أن أي مركز أو سياسة أو نشاط جديد يمثل مستوى مرتفع من الرفاهية مقارنة بمركز أو سياسة أو نشاط سابق إذا كان سيحقق لصاحبه أو للمستفيد منه ظروفاً أفضل، ولكن بشرط ألا يوجد شخص أخر يضار من المركز الجديد" (pareto,manual: 1971 ،182p). وحسب هذا المعيار فإن الرفاهية معظمة أن لم نستطيع أن نحسن وضع أحد إلا على حساب أخر.

والنقطة الجديرة بالاهتمام أن التغير في وضع الأفراد والذي يترتب عليه أن فرداً قد أصبح في وضع أسوأ يؤدي إلى عدم تعظيم الرفاه ومن باب أولى اللا كفاءة الاقتصادية، إلا إذا كان الحاصلون (الرابحون) من هذا التغير قادرون على تعويض الخاسرين. وهذا ما عرف لاحقاً بأمثليه باريتو. وطبقاً لمعيار باريتو في التعويض فإن أي تغير اقتصادي، أو انتقال من حالة اقتصادية إلى حالة أخرى إذا ترتب عليه تحسن أو تقدم في وضع بعض الأفراد أو الجماعات دون أن يترتب عليه في نفس الوقت ضرراً بالآخرين ، فإن ذلك يمثل تقدماً أو زيادة في الرفاهية الاجتماعية. وهذا المبدأ في جوهرة ينفي إمكانية التعويض ويفترض دائماً أن كافة إجراءات السياسة الاقتصادية وأوجه النشاط في النظام الاقتصادي تحقق تحسنا في ظروف بعض الجماعات الاجتماعية دون أن تلحق ضررا بالآخرين (شيحة،2002،ص88).

ج. معيار هيكس وكالدور: قدم هيكس وكالدور (Nicolas: 1939 ،522p) معياراً جديداً في الرفاهية وفي كيفية تعظيمها من خلال ما يطلق علية (مبدأ التعويض)، وطبقاً لهذا المبدأ فإن أي حالة أو مركز اقتصادي سيكون أكثر فاعلية من مركز أخر، إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضررين منه، وبهدف تجنب انخفاض مستوى الرفاهية. وعلية فإن مبدأ التعويض يضيف شرطاً جديداً لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية التعويض للمحافظة على المواقف والميزات المكتسبة، كما أنه أقل تقيداً من معيار باريتو، حيث أنه لم يستبعد إمكانية وجود أفراد يتضررون من المراكز الجديدة التي احتلوها (شيحة، 2002، ص89).

4.واقع الدعم الحكومي لمنتجات القطاع الزراعي:

تلعب المنتجات المحلية في القطاع الزراعي في العراق دور مهم وحيوي في تحقيق الرفاهية الاجتماعية بصورة خاصة ولاقتصاد البلد بصورة عامة من خلال الإيرادات التي يحققها هذا القطاع ، لذا تعد المشروعات الزراعية ضرورة ملحه لا بد منها من اجل خدمة التنمية الزراعية لما لها من أهمية ودور كبير في زيادة الإنتاج وتشغيل آلاف العاطلين عن العمل ويعد الدعم الحكومي المحرك الرئيسي لها، إذ هناك

العديد من المحاصيل الزراعية التي ينتجها هذا القطاع لها أهمية كبيرة في المجتمع ولا يمكن الاستغناء عنها ومن هذه المنتجات هي على النحو الآتي:

– الإنتاج النباتي من خضار وحبوب كالقمح والشعير والرز وما إلى ذلك.

– الإنتاج الحيواني من تربية الأسماك وتربية المواشي والطيور بمختلفها.

كما ينتج عن تلك المنتجات مشتقات جديدة بحيث تكون تلك المنتجات مواد أوليه تدخل في الصناعة بعض المنتجات والسلع الأخرى هكذا تكون العملية الإنتاجية تكاملية في البلد الواحد، وترجع بالنفع إلى الفرد في إشباع حاجاته ورغباته فضلاً من تشغيل الأيدي العاملة وانتعاش الاقتصاد، لذا سيتم التركيز في هذا البحث على المنتجات النباتية فقط لما لها من دور في سد حاجات الفرد.

1.4. واقع المنتوجات النباتية في العراق :

تبلغ مساحة العراق 174,8 مليون دونم، الأراضي الصالحة للزراعة منها تقدر بـ (28) مليون دونم تشكل ما نسبته 61,1% من المساحة الكلية للعراق فيما بلغت الأراضي المزروعة منها 14,562 مليون دونم ما نسبته 52% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المتناثرة بالكثبان الرملية وقد تم معالجتها وتثبيت مساحة (600) دونم من مجمل المساحة المتناثرة بالكثبان الرملية التي تقدر (4– 5) مليون دونم، حيث يمكن بيان تلك المنتجات على النحو الآتي:

أ. واقع المنتجات النباتية :والتي تتمثل في محاصيل مختلفة مثل الحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء والخضروات بمختلف أنواعها والمحاصيل الصناعية وما إلى ذلك من المنتجات الأخرى حيث تعد هذه المحاصيل استراتيجية بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية في العراق، من خلال مساهمتها في تغطية نسب متفاوتة من حاجة الاستهلاك المحلي. لذا نجد أن محاصيل الحبوب تستحوذ عل النسبة الأكبر من المساحات المزروعة. أما محاصيل الخضر والفواكه فإن العراق يزخر بمحاصيل وأنواع مختلفة من الفواكه والخضر وذلك لتوفر البيئة الملائمة من مناخ وتضاريس وتربة، وتتنوع هذه المحاصيل بين محاصيل صيفية وأخرى شتوية، كما توجد هناك محاصيل صناعية ومحاصيل زيتية وما إلى ذلك من المحاصيل الأخرى، حيث يمكن بيان ذلك وفق الجدول (1) الذي يبين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج على مستوى العراق للمدة (2015–2019):

جدول1.المساحات المزروعة وكمية الإنتاج للمحاصيل والخضروات حسب المجاميع للمدة (2019 – 2015)

التفاصيل	2015		2016		2017		2018		2019		معدل التغير المستوى للإنتاج %
	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	
الحبوب	5458	3266	5217	3993	5443	3728	3769	2450	10956	6910	182
الخضروات	468	1186	377	1014	414	1105	390	1382	515	1715	24,1
المحاصيل العلفية	257	707	342	924	455	731	229	494	442	773	56,5
البقوليات	15	7	33	13	29	9	2	1	27	9	8,00
المحاصيل الصناعية	3	12	3	12	2	7	1	1	0,03	0,002	0
المحاصيل الزيتية	10	3	13	3	16	4	4	2	20	6	200
الدرنياتوالأبصال	39	187	41	207	49	282	33	180	74	326	81,1
البذور	3	1	49	14	25	7	8	3	13	4	33,3
المجموع	6253	5369	6075	6180	6433	5873	4436	4513	12047	9743	115,9

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الإحصائي الصادر من وزارة الزراعة

المساحة (1000) دونم ←(Area(1000) donnm)

الإنتاج (1000) طن ←(ton (1000) prediction)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك تفاوت بين المنتخبات النباتية للسنوات المختارة حيث أن المساحات المزروعة لا تتلاءم مع المساحة الصالحة للزراعة والبالغة 61% من المساحة الكلية للعراق وهذا يكون مؤشر سلبي في المساهمة في تحقيق الرفاهية للمجتمع،

فتكون مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي نسبة ضعيفة وهناك تذبذب بين سنة وأخرى في الارتفاع والانخفاض، إذ نلاحظ في السنوات 2015 و2016 و2017 متقاربة في المساحات المزروعة ومتفاوتة بشيء قليل في كمية الإنتاج، لكن لو نرى سنة 2018 فإن المساحات المزروعة تنخفض وينخفض معها الإنتاج أما في سنة 2019 فيلاحظ ارتفاع مستوى الإنتاج إضافة إلى المساحات المزروعة، وهذا يرجع إلى كثرة مياه الأمطار فبعض المساحات تم زراعتها بدون الاعتماد على مياه الأنهار والآلات الإروائيه فكان هناك انتعاش في القطاع الزراعي مما انعكس بشكل ايجابي على تحقيق الرفاهية للمجتمع على رغم عدم زراعة المساحات الصالحة للزراعة ويمكن بيان ذلك في الشكل (1) الذي يبين المساحات المزروعة وكمية إنتاجها للمدة (2019 – 2015):

الشكل1.المساحات المزروعة وكمية إنتاجها للمدة (2019 – 2015)

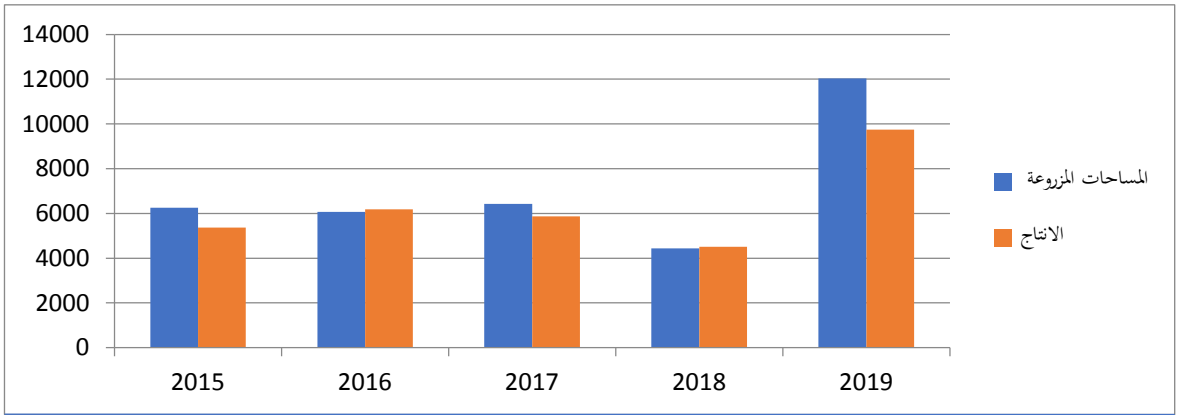

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ب.نسبة النمو ومعدل الإنتاج للمنتوجات النباتية في العراق :يمر القطاع الزراعي في العراق بحالة من التفاوت بين الانخفاض والارتفاع في كميات الإنتاج التي تعد بعضها من الضرورات التي يمكن توفرها إلى المجتمع، حتى يستطيع أن يسد حاجاته الضرورية في سبيل توفير سبل العيش من مأكل وملبس ومسكن وما إلى ذلك من المستلزمات الضرورية فالجانب الزراعي إذا كان في حالة انتعاش فيرجع بشكل ايجابي على الحكومة فضلاً على الاعتماد عليه في تحقيق إيرادات النفط التي تتفاوت بين الارتفاع والانخفاض، والجدول التالي يبين مستوى النمو ومعدلات الإنتاج للمدة (2019 – 2015)

جدول 2. نسبة النمو وكمية الإنتاج ومعدلاتها في العراق للمدة (2019 – 2015)

السنة	كمية الإنتاج	نسبة النمو	معدل الإنتاج
2015	5369	_____	%17
2016	6180	%15	%20
2017	5873	%5 -	%19
2018	4513	%23 -	%14
2019	9743	%116	%31

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول أعلاه أن اقل نسبة حققها القطاع الزراعي في سنة 2018 والبالغة – 23% وبمعدل 14% وهذا يرجع إلى شحة المياه التي يعاني منها البلد وقله الأمطار مما أدى إلى تصحر بعض الأراضي الزراعية، فضلاً عن عدم دعم الحكومة للفلاح بسبب الأزمة المالية التي يعاني منها البلد، كما أن أعلى نسبة نمو كمية إنتاج حققها هذا القطاع في عام 2019 حيث كانت نسبة النمو 116% بمعدل 31% ، وهذا يرجع إلى كثرة مياه الأمطار وفتح السدود وما إلى ذلك من الأسباب والشكل البياني (2) يبين المساحة البيانية لكميات الإنتاج للسنوات (2019 – 2015).

الشكل 2.كمية الإنتاج ومعدلاتها في العراق للمدة (2019 – 2015)

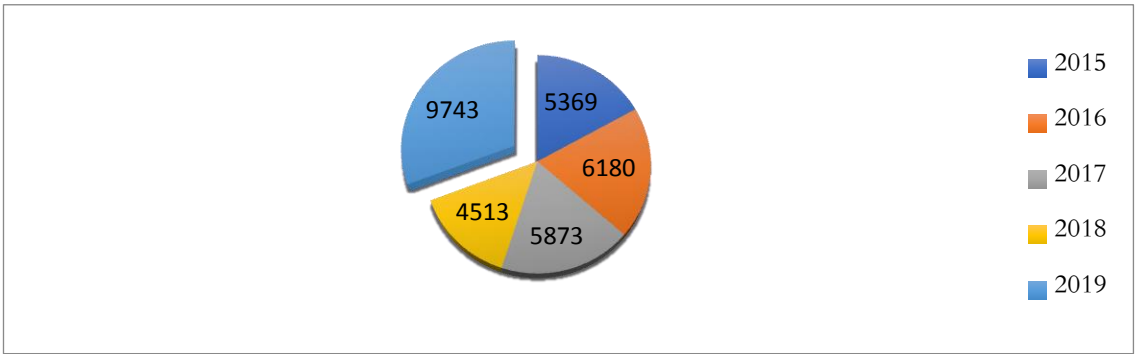

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الجهاز المركزي للإحصاء

ج. مساهمة النشاط الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهما من مؤشرات الحسابات القومية لأنه يعبر عن كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد للفترة الماضية، حيث أن تطور الناتج ينعكس على تطور الدخل القومي وتطور الدخل سيؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد. إن تحديد نسبة النمو المطلوبة للناتج للفترة القادمة يعكس معدل النمو المطلوب تحقيقه للاقتصاد الوطني. ويستخدم هذا المؤشر مع مؤشرات الحسابات القومية الأخرى في رصد التحليل الاقتصادي ورسم السياسات واتخاذ القرارات وأجراء المقارنات الدولية.

يمكن من خلال بيانات الناتج المحلي الإجمالي التعرف على هيكلية مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيق الناتج كما يمكن التعرف على مساهمة كل من تعويضات المشتغلين وفائض العمليات في الناتج المحلي الإجمالي حيث أن لمساهمتها دلالات اقتصادية في التحليل الاقتصادي، ومن خلال الجدول (3) التالي نبين مدى مساهمه القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2019 – 2015).

جدول3. الناتج المحلي للنشاط الزراعي والناتج الإجمالي في العراق للمدة (2019 – 2015)

السنة	الناتج المحلي الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	الأهمية النسبية
2015	7629377,4	196924141,7	3,84
2016	8160769,7	194680971,8	4,16
2017	6347695,3	221665709,5	2,83
2018	5971386,1	254870184,6	2,31
2019	7542764,3	195629764,7	3,85
المجموع	35651992,8	1063770772	3,53

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من خلال الجدول (3) والذي يبين الناتج المحلي للنشاط الزراعي مقارنة بالناتج الإجمالي لباقي الأنشطة الاقتصادية في العراق لخمسة سنوات متتالية، تبين أن اقل نسبة حققها هذا القطاع في سنة 2018 والبالغة 2,31% وتعد هذه نسبة ضعيفة جداً كذلك أعلى نسبة حققها هذا القطاع في عام 2016 والبالغة 4,16% وهذه النسبة ضعيفة مقارنة بحجم القطاع الكبير والذي يعد من القطاعات الحيوية التي لو استخدم استخدام امثل لقارن بل لأفاق القطاع النفطي في مساهمة في الناتج الإجمالي للبلد، هذا مما يؤدي إلى ضعف هذا القطاع في تحقيق الرفاهية فلو تم دعمه من الحكومة لساهم بشكل كبير في تحقيق الرفاهية للمجتمع، لذا يمكن بيان نسب مساهمة كل سنة من ناتج هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الأخرى كما موضح في الشكل البياني (3) التالي.

الشكل 3. الناتج المحلي للنشاط الزراعي والناتج الإجمالي في العراق للمدة (2019 – 2015)

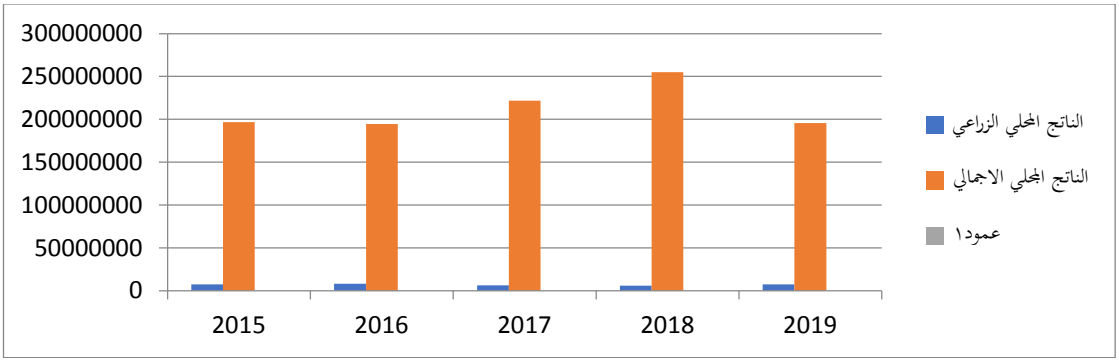

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

وبناءً على البيانات الواردة في جدول (3) فلو جمعنا خمسة سنوات (2019 – 2015)وقارناها بمجموع الناتج المحلي الإجمالي لكانت نسبة المساهمة 3% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية الأخرى، والشكل البياني (4) يبين ذلك ، ويمكن تفسير ذلك على أن هذا القطاع يحتاج إلى دعم الحكومة لاستثماراته والالتفات بشكل حقيقي كون منتجاته ضرورية للمجتمع وبه يحقق رفاهيته من خلال إشباع حاجاته ومستلزماته الضرورية لتجنب ضنك العيش.

الشكل 4. الناتج المحلي للنشاط الزراعي والناتج الإجمالي في العراق للمدة (2019 – 2015)

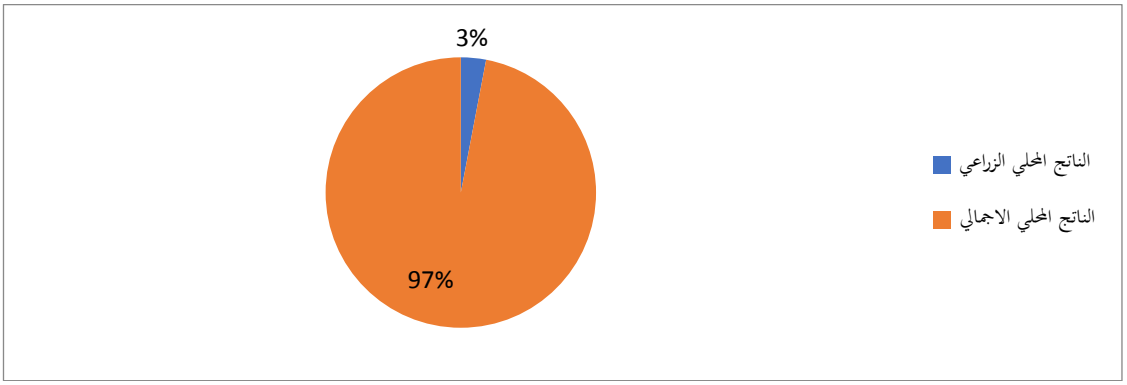

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الجهاز المركزي للإحصاء

2.4. التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في العراق:

توجد هناك جملة من التحديات التي تواجه القطاع الزراعي للمنتوجات النباتية في العراق ويمكن بيان تلك التحديات (وزارة التخطيط 2008، ص145) على النحو التالي:

– انخفاض كفاءة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية للمحاصيل والمنتجات الزراعية ما انعكس على ظهور عجز في تغطية حاجة العراق من الغذاء، وبالتالي إلى عدم القدرة على تأمين متطلبات الأمن الغذائي.

– ضعف البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي، ومحدودية حجم رأس المال المستثمر الخاص في القطاع الزراعي فضلاً عن انخفاض التخصيص والتمويل للقطاع الزراعي وبما لا يتناسب والاحتياجات المالية اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي.

– ضعف الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية مما أدى إلى تنامي المنافسة غير المشروعة للمنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة على حساب المنتجات والمحاصيل الزراعية المحلية .

– اعتماد القطاع الزراعي على مستلزمات مستوردة بشكل كبير وانخفاض نسبة الدعم المقدم للأسمدة والمبيدات أدى إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج فضلاً عن ندرة المياه وانتشار الملوحة مما انعكس سلباً على إدارة العمليات الزراعية.

– عدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة استغلالا كاملا بسبب خروج مساحات كبيرة من الأراضي جراء العمليات الإرهابية في محافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار، كركو، ديالى)، فضلاً عن تخريب البنى التحتية وهجرة الشباب والتحول إلى الوظائف غير الزراعية لانخفاض الدخول الزراعية قياساً بالدخول في الوظائف الأخرى ولا سيما الأمن والدفاع.

– تفتت الملكية الزراعية نتيجة لعوامل الإرث وصغر حجم الوحدات والحيازات الزراعية التي أثرت على تحديد التركيب المحصولي وعلى استخدام المكننة والتقنيات الزراعية الحديثة، فضلاً عن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية دون وجود رادع قانوني.

– ضعف الحوكمة في القطاع الزراعي بسبب عدم وضوح آليات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في إدارة العملية الزراعية والتسويقية بما يحقق تنفيذ الخطط ومتابعتها ومعالجة المشاكل والمعوقات كتأخير استلام مستحقات الفلاحين لمحصول الحنطة على الرغم من تسويقهم للمحصول، فضلاً عن عدم وجود تنظيم مؤسساتي ينظم العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات العامة وبالأخص في العمليات التسويقية .

– ضعف التكامل الزراعي – الصناعي (الصناعات الزراعية التحويلية والغذائية).

– تدهور إنتاجية المراعي الطبيعية وانتشار ظاهرة التصحر وزحف الكثبان الرملية والعواصف الغبارية التي أثرت سلبا على القطاع الزراعي.

– تعرض الإنتاج الزراعي المحلي إلى تحديات الأوبئة والأمراض والأدغال الوبائية (المستوطنة).

– تدمير الكثير من البنى التحتية للقطاع الزراعي والمتمثلة بتدمير النواظم وقنوات الري والبزل فضلاً عن تدمير الصوامع (السايلوات) والآلات والمعدات الزراعية ....، وخاصة في المحافظات التي تعرضت للعمليات الإرهابية.

– تركز مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد وانخفاض مؤشرات التعليم والصحة وخدمات البنى التحتية في المناطق الريفية.

– ضعف قاعدة البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي والتي تمثل الأساس في وضع الخطط التنموية.

– عدم وجود شركات للتامين الزراعي والافتقار إلى جمعيات تخصصية تعنى بالأنشطة الزراعية كالمكننة والتسويق والنقل .... الخ.

3.4. وسائل حماية المنتوج المحلي واختبار فرضيات البحث:

أ. وسائل حماية المنتوجات المحلية :توجد هناك وسائل تستخدمها الحكومة لدعم وحماية المنتوجات المحلية حتى تستطيع أن تحقق الرفاهية للمجتمع وتحافظ على الاقتصاد الوطني من التدهور ومن هذه الوسائل نجد:

- **التعريفة الجمركية:** أن لهذه التعريفة دوراً مالياً واقتصادياً مهماً كونها أحد أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي في حماية المنتج المحلي، حيث كان قانون الجمارك المرقم (23 لسنة 1983) إلا أن العمل بهذا القانون قد توقف بعد أحداث 2003، وتم استبداله برسم إعادة أعمار العراق والبالغ 5%، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام دخول مختلف أنواع السلع والمنتجات الأجنبية وإغراق السوق بالسلع والمنتجات الرديئة، مما انعكس سلباً على المنتج المحلي وعلى فرص التنمية والتطور الاقتصادي، وفي ظل هذا الوضع كان لا بد من اللجوء إلى التعريفة الجمركية بوصفها وسيلة حماية إلى جانب وسائل الدعم والتشجيع الأخرى، وهذا ما أخذت به الحكومة العراقية إذ أقرت قانون التعريفة الجمركية المرقم (22 لسنة 2010)، إلا أن تطبيق هذا القانون جاء بعد خمس سنوات من إقراره نتيجة للمحاذير المرتبطة بتطبيقه بحجة انه سيؤثر سلباً على المستهلك، وهو ما يعكس حالة انعدام الرؤيا الصحيحة فيما يتعلق بمصلحة البلد العليا، وكذلك انعدام التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة ووجود التعارض والاختلاف في الرؤى والمواقف في القضايا الاقتصادية.
- **قانون إعفاء المنتوجات المحلية من الضرائب:** نص القانون على إعفاء مواد متعددة تشمل مختلف القطاعات منها على سبيل المثال إعفاء بذور وتقاوي الإنتاج الزراعي، المواد الخام الضرورية للصناعات المعدنية والكيماوية وغيرها من الصناعات، وكان الهدف من هذا الإعفاء هو تشجيع المنتج المحلي من خلال المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج، والمحصلة النهائية هي قدرة المنتوج المحلي على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة، كما تساهم هذه الإعفاءات أيضاً في تشجيع مشاريع الاستثمار الجديدة.

- **الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:** ومن هنا جاءت عملية تبني عدة مؤسسات حكومية في العراق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير هذه المشاريع، وإفساح المجال أمامها للمساهمة في عملية التنمية بهدف توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وزيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات، فمثلاً انطلاق المبادرة الزراعية التي تعد شكل من أشكال الدعم التي قدمتها الحكومة لهذا القطاع، بهدف خلق معالجات آنية تبعث الأمل في نفوس الفلاحين والمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي وتعيد الثقة قدر الإمكان بهذا القطاع .
- **الإجراءات القانونية:** من القوانين المهمة التي أصدرها المشرع العراقي هو قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11 لسنة 2010) والذي كان بمثابة الركيزة الأساسية التي تستند عليها المؤسسات الإنتاجية في النهوض بواقعها الإنتاجي ويوفر لها القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة، وعمل القانون على تحديد آلية للبدء بالتحقيق بالممارسات المضرة بالمنتج المحلي ومدى تأثره بمنافسة المنتج الأجنبي، وتتمثل هذه الآلية بتقديم المؤسسة الإنتاجية المتضررة طلباً تحريرياً إلى وزارة الزراعة إذا كان المتضرر منتج زراعي، ويتضمن الطلب المعلومات والمستندات التي تؤيد وجود الممارسات الضارة ونوع الضرر الحاصل، وبعد دراسة الطلب يتم التوجيه ببدء عملية التحقيق من قبل الدائرة المعنية بذلك، وإذا ما اثبت التحقيق وجود ممارسات ضارة فإن الوزير يصدر قراره بفرض تدابير نهائية لمواجهتها على أن يشمل القرار نوع التدابير وحجمها ومدى تطبيقها.

ب. اختبار فرضيات البحث:

– **اختبار الفرضية الأولى (فرضية الوجود):** توجد هناك علاقة تأثير بين الدعم الحكومي للمنتجات المحلية وتحقيق الرفاهية للمجتمع ويمكن لهذه العلاقة أن تكون طردية أو عكسية أو ايجابية أو سلبية.

يتضح من خلال البيانات السابقة بوجود علاقة تأثير بين الدعم الحكومي للمنتجات المحلية وتحقيق الرفاهية للمجتمع وأن العلاقة طردية أي كلما كان هناك دعم للمنتوجات المحلية كلما تحققت الرفاهية للمجتمع بشكل ايجابي وبهذا نقبل هذه الفرضية البيان وجودها الواقعي في المجال الاقتصادي.

– **اختبار الفرضية الثانية (فرضية العدم):** لا توجد هناك علاقة تأثير بين الدعم الحكومي للمنتجات المحلية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

من خلال ما تقدم وتثبيت فرضية الوجود يمكن رفض فرضية العدم كون وجود علاقة تأثير بين الدعم الحكومي للمنتجات المحلية وتحقيق الرفاهية كما بينا في الفرضية الأولى وذلك لتحقق الفرضية الأولى في الواقع الاقتصادي.

ويمكن بيان وجود الفرضية الأولى وعلاقتها الطردية بين متغيرات البحث كما في الشكل (4) التالي :

الشكل (4).اختبار فرضية الوجودية الأولى

5.الخاتمة.

- الاستنتاجات:

من خلال البحث توجد هناك جملة من الاستنتاجات ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

– تدعم الحكومة المنتوجات المحلية لكنها بمستوى متدني لا يرتقي إلى المستوى المطلوب على اقل التقدير مما ينعكس بشكل سلبي على الرفاهية للمجتمع.

– فرض قوانين من قبل الحكومة على المنتجات الأجنبية لكن هذه القوانين ليست صارمة في مجال التطبيق بسبب ضعف القطاع الخاص.

– دعم الحكومة للمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة لرفع الإنتاج المحلي وحمايتها حتى يستطيع أن ينافس المنتوجات الأجنبية المستوردة.

– ضعف إجراءات حماية المنتج المحلي أدى إلى اتجاه القطاع الخاص نحو الأنشطة الهامشية، وعزوفه عن الإسهام في القطاعات الحقيقية الأمر الذي أسهم في إضعافه وبالتالي عدم قدرته على الاستفادة من المبادرات الحكومية التي تطلقها بين فترة وأخرى خاصة في ما يتعلق بالقروض الميسرة.

– انخفاض الإنتاج الزراعي النباتي في العراق انعكس على تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

– التوصيات:

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج يمكن وضع بعض التوصيات وهي على النحو الآتي:

– أن توفير حماية جمركية فعالة وتحقيق هدف المنتج المحلي، يجب أن يستدعي تحليلات اقتصادية تفصيلية تحدد مستوى الحماية اللازم لكل سلعة على حدا في ضوء مقارنة لتكاليف الإنتاج وأسعار السلع المحلية والأجنبية المنافسة لها في السوق الداخلي.

– زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي سيساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما يلزم ويحتم على الحكومة زيادة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع بما يتناسب ومكانة النشاط الزراعي وأهميته في الاقتصاد العراقي.

– إلغاء فرق السعر بين السلعتين المحلية والأجنبية حتى لا تكون السلعة الأجنبية مفضلة من حيث السعر على السلعة المحلية، أي أن الرسم الجمركي يجب أن يكفي لتغطية تكلفة إنتاج السلعة المحلية، ويمكن من تصريف الإنتاج المحلي وتحقيق الأرباح.

– إن بسط الحكومة الاتحادية سيطرتها على كافة المنافذ الحدودية واختيار العناصر الكفؤة والنزيهة في إدارة هذه المنافذ، سيشجع على تطبيق التعريفة الجمركية على جميع السلع وتنظيم دخولها إلى العراق، وهو ما يزيد فرص توفير الحماية للمنتجات العراقية.

المراجع و الإحالات

أولا : الكتب

1-ابن منظور ، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة – مصر.

2- حسين عمر، (1961)، **الرفاهية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة – مصر.

3- رمزي زكي، (1986)، **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة نحو فهم أفضل**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

ز4- كريا احمد عزام، عبد الباسط حسونة، مصطفى سعيد الشيخ (2009)، **مبادئ التسويق الحديث**، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان– الأردن.

5- شيحة، مصطفى رشدي، **الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر.

6- محمد عبد هلال عبد الرحيم، (2004)، **التسويق المعاصر**، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة القاهرة – مصر.

7- محمد علي، محمد خيري، (1966)، **المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان.

8- محمود جاسم الصميدعي، (2004)، **استراتيجيات التسويق**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

9- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف (2005)، **إدارة المنتجات، الطبعة** الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن.

10- منى يونس حسين ، (2010)، **الوصول إلى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية**، الطبعة الأولى، دار الخلود للنشر، بيروت – لبنان.

11- نظام موسى سويدان، (2005)، **التسويق المعاصر**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

12- يونس احمد بطريق وآخرون، **المالية العامة للضرائب والنفقات العامة**، الدار الجامعة، الإسكندرية – مصر.

ثانياً: الرسائل والبحوث العربية

13- الحمصي، جمال، **الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي (مدخل إسلامي: الاقتصاد، الرفاه)**، عمان – الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،1992.

14- الطائي، احمد حافظ، **سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول**، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد الأربعون، لعام 2014.

15- قانون التعديل الأول لقانون حماية المنتجات العراقية، رقم (11) لسنة 2010، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4316)، 2014.

16- القوانين والتشريعات الصادرة من الحكومة العراقية.

17- محمد حسن عودة، العلاقة بين الدعم الحكومي والرفاهية الاقتصادية في العراق، البصرة – العراق، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2013.

18- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، أنتاج الفواكه والحمضيات، سنوات مختلفة.

19- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لسنوات مختلفة من (2019 – 2015).

20- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، 2018.

ثالثاً : الكتب الأجنبية

1- J.R. Hicks, "The Foundations of Welfare Economics", Economics Journal, 1939, Vol. 69 .p.p 696 – 717.

2- Roger, Backhouse, "A History of Modern Economic Analysis", p.p 305.

3- Nicolas Kaldor, "Welfare Propositions in Economics and InterpersonCompariso of Utility", Economic Journal, 1939, Vol. 69 .p.p 522 – 549.

4- Pareto Vilfredo, "Manual of political economy". Tranlated by Ann S. Schwier. Edited by Ann S .Schwier and Alfred N .Page. New York, A . M .Kelley, 1971. p.p182.

5- Pigou, Arthur Cecil, "The Economics of Welfare", London: Macmillan and Co, 4th edition, 1932. p.p 59 – 62, p.p 11. Leftwich, R.H, "The price System and Resource Allocation", p.p 290 – 381.

6- Smith, Adam, (1770), "The wealth of the nation". New York, The modern library, 1937, p.p 423.